مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تحليل واقع ومؤشرات قطاع التأمين في سورية خلال الفترة 2008-2019
اسم الكاتب: د. محسن يوسف اسمندر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/77
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل واقع ومؤشرات قطاع التأمين في سورية خلال الفترة 2008-2019

د. محسن يوسف اسمندر*

الملخص

على الرغم من تزايد الاهتمام بصناعة التأمين في سورية بوصفه قطاعاً رائداً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أن أهميتها تقتصر على كونها وسيلة لتجميع رؤوس الأموال واستثمارها، ووسيلة لتوفير الأمن والحماية للمؤمن لهم، وما تزال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي محدودة جداً.

لقد كان للمرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 الناظم لسوق التأمين في سورية، الأثر الكبير في جذب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع التأمين، وكذلك استعادة جزء من رؤوس الأموال المهاجرة؛ إذ أسهمت الشركات الخاصة التي زاولت عملها في سورية في تحسين واقع هذه القطاع، ولكن لم يكن ذلك بالشكل المطلوب حتى تاريخه؛ إذ واجه هذا القطاع كثيراً من الصعوبات منها ذاتية، وأخرى ترتبط بظروف الحرب على سورية، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع قطاع التأمين في سورية، وتحديد الصعوبات التي تعيق تطوره، ليصار إلى تقديم جملة من المقترحات إلى متخذ القرار في الحكومة وفي الشركات العاملة في هذا القطاع، بحيث يمكن أن ترتب في برنامج زمني يوضع حسب أهميتها وحسب توفر الإمكانيات المادية.

الكلمات المفتاحية: التأمين- إعادة التأمين- شركة تأمين- الاستثمار- الاقتصاد السوري- أقساط- تعويضات.

* مدرس لدى معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، سورية.

Analyzing the reality and indicators of the insurance sector in Syria during the period 2008-2019

Dr. Muhsen Ismandar*

Abstract

Despite the increasing interest in the insurance industry in Syria as a pioneering sector in the process of economic and social development, its importance is limited to being a means of accumulating and investing capital, and a means of providing security and protection for the insured, and its contribution to the GDP is still very limited.

Legislative Decree No. 43 of 2005, which regulates the insurance market in Syria, had a great impact in attracting more capital to invest in the insurance sector, as well as recovering part of the immigrant capital, as the private companies that carried out their work in Syria contributed to improving the reality of this sector However, until now, this has not been the way it should, as this sector faced many difficulties, some of which were subjective, and others related to the circumstances of the war on Syria, and to the economic and social conditions.

The aim of this research is to analyze the reality of the insurance sector in Syria, and to identify the difficulties that impede its development, in order to present a set of proposals to the decision-maker in the government and in the companies operating in this sector. Therefore, these proposals can be arranged in a timetable to be set according to their importance and according to the availability of financial capabilities.

Key words: insurance - reinsurance - insurance company - investment - the Syrian economy - premiums - compensation.

*Lecturer at the Institute of Economic and Social Planning, Planning and International Cooperation Commission, Damascus, Syria.

المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الرائدة على مستوى العالم، وهو يقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للدول، كما يعد هذا القطاع الحامل والضامن لباقي القطاعات الاقتصادية لناحية تحمله لمخاطر تلك القطاعات. وفي سورية يعول على قطاع التأمين خلال فترة ما بعد الحرب كقطاع واعد وبوصفه صناعة ناشئة تحمل كثيراً من الفرص لشركات التأمين وللاقتصاد الوطني على حد سواء.

وتعدّ شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، ولم يعد نظام لضمان المخاطر فحسب، وإنما قطاعاً اقتصادياً مستقلاً بذاته لما له من موارد خاصة به، فهو أصبح وسيلة من وسائل الادخار يمكن حقنها في تمويل الاقتصاد الوطني بواسطة الاستثمارات المتنوعة (بارة، 2015، ص190).

سيعرض البحث بداية الإطار النظري حول مفهوم التأمين، ثم سيتم دراسة البيئة القانونية والتشريعية الناظمة لعمل قطاع التأمين في سورية. وبعد ذلك تحليل واقع هذا القطاع بمتغيراته كافة؛ كحجم أعماله، وتوزع نشاطاته، حسب الفروع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وربحيته، مع بيان أهم الصعوبات التي تواجه العمل في هذا القطاع. وفي ضوء ذلك التحليل سيقدم الباحث جملة من الإجراءات المقترحة للنهوض بهذا القطاع المهم.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من جوانب عدة أهمها:

-حداثة عمل القطاع الخاص في سورية في مجال التأمين، وتعرض قطاع التأمين ككل للآثار السلبية للحرب والعقوبات الاقتصادية القسرية.

-عدم اكتمال البيئة التشريعية لقطاع التأمين في سورية، وظهور الحاجة للتعديل في بعض الجوانب الخاصة برأس المال والاستثمار والتنسيق بين الجهات الفاعلة في هذا القطاع.

-ما تزال مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي محدودة جداً في سورية، وتأتي أهمية تطوير هذه الصناعة الناشئة؛ لأنها ستشكل رافعة للعديد من المؤشرات الاقتصادية بدءاً من حجمها في الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسين مناخ الاستثمار ولا سيما المتعلق منها بسوق الأوراق المالية، إضافة إلى دورها الفعال في التأمين على المنشآت الوطنية من المخاطر، علاوة على الدور الاجتماعي الذي تلعبه سواء لناحية توظيف العمالة أو الانعكاس الإيجابي للتأمين على الجانب الاجتماعي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الدور الضعيف لشركات التأمين على مستوى الاقتصاد الوطني، وستكون مهمة البحث الإجابة عن بعض التساؤلات للإحاطة بجوانب المشكلة مثل:

- ما طبيعة البيئة التشريعية والقانونية الناظمة لعمل قطاع التأمين في سورية؟ وهل لها دوراً سلبياً في درجة تطور هذا القطاع؟
- ما المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بقطاع التأمين؟ وما تفسير ضعف أداء شركات التأمين؟
- هل هناك آفاق إيجابية لتطوير قطاع التأمين في سورية ما بعد الحرب؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم الواقع الراهن لقطاع التأمين في سورية، ودوره في الاقتصاد الوطني. بغية تقديم جملة من المقترحات لكل من المقرر الاقتصادي في الحكومة السورية وفي شركات التأمين أيضاً للنهوض به خلال فترة إعادة الإعمار.

فرضيات البحث:

سيقوم هذا البحث بإثبات مدى صحة الفرضيتين الآتيتين:

- تعد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع التأمين بيئة غير مثالية.
- تعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بقطاع التأمين ضعيفة، وتعبر عن أداء سيئ للقطاع.

متغيرات البحث:

- المتغير التابع: المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني كالناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نمو الناتج، والاستثمار.
- المتغيرات المستقلة: مؤشرات قطاع التأمين مثل: حجم الأعمال– توزع الأنشطة – المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي – أرباح شركات التأمين– استثمارات شركات التأمين – نسب التعويضات في شركات التأمين.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: 2008– 2019.
- الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على مناهج عدة؛ فالمنهج التاريخي: استخدم في عرض المعلومات التاريخية المتعلقة بمشكلة البحث، والمنهج الوصفي التحليلي استخدم لتحديد خصائص المشكلة وتفسيرها وتحديد علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها، والمنهج الاستقرائي: استخدم في تتبع البيانات الإحصائية ومعالجتها لخدمة أغراض البحث.

الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات التي عكفت على تحليل ودراسة قطاع التأمين، ولكن للضرورة نعرض أهمها وأحدثها كما يلي:

(مداد، 2019) عنوان البحث " دراسة نقدية وتحليلية لأداء شركات التأمين في سورية".

هدف البحث إلى تحليل أداء شركات التأمين السورية وما حققته من نتائج، بعد مضي أكثر من عقد على بدء عمل قطاع التأمين الخاص، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. أظهر البحث نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع، كحجم الأعمال وتركيز التأمين في أشكال محددة وسيطرة الأفكار الكلاسيكية في سوق التأمين. وقدم البحث جملة من المقترحات منها زيادة رأس مال شركات التأمين، وتشجيع اندماجها، وتطوير البيئة التشريعية الناظمة.

(حسناوي، مسعودي،2019)، عنوان البحث "دور عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية – دراسة حالة سوق التأمين الجزائري 2017-2018."

هدف البحث إلى بيان دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية، من خلال إجراء دراسة ميدانية للتعرف على مدى مساهمة هذه العمليات في إدارة شركات التأمين الجزائرية خلال فترة الدراسة. وأهم نتائج البحث هو أن عمليات إعادة التأمين تعمل على تحفيز شركات التأمين على الزيادة في طاقاتها الاكتتابية، وتعتبر عمليات إعادة التأمين من الاستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطرة المعرضة لها شركات التأمين الجزائرية.

(H. Massoudi, 2018) عنوان البحث Detection of Marketing Intelligence ActivitiCarried Out By the Syrian Insurance Companies Post-Syrian Civil War. "الكشف عن أنشطة التحقق الخاصة بالتسويق بين شركات التأمين السورية بعد الحرب".

هدف البحث إلى الكشف عن أنشطة التحقق الخاصة بالتسويق في شركات التأمين السورية، والتعرف على عناصر وأساليب التحقق التي تستخدمها الشركات ومدى توافها مع المفاهيم الأخلاقية، وتحديد الأساليب المتبعة في تقييم قرارات التسويق. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وبرنامج SPSS لتحليل البيانات. وكان أهم نتائج البحث أن فهم السوق والعميل من قبل شركة التأمين هو أهم عامل مؤثر في جودة القرار التسويقي، وأن شركات التأمين لا تتجسس على بعضها بطرق غير قانونية، ومعظم البيانات التي يتم جمعها للمنافسين هي لتتبع الأرباح ومعرفة حصة السوق من المنافسين وتتبع برامجهم التدريبية. ومن عيوب صنع القرار التسويقي في شركة التأمين هو عدم مشاركة المرؤوسين بها.

(يوسف، 2018) " عنوان البحث " المحددات الاقتصادية لأداء شركات التأمين السوري ودوره في الاقتصاد الوطني"

هدف البحث إلى تبيان أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين السوية، والمقارنة بين محددات الأداء المالي لشركات التأمين التقليدي وشركات التأمين الإسلامي، وإظهار أثر قطاع التأمين على المؤشرات الاقتصادية في سورية. استخدم البحث أسلوب المقارنة الاستنباطية والتحليل الاقتصادي القياسي والأساليب الإحصائية.

توصل البحث إلى أن قطاع التأمين يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وعلى معدل التضخم، وبشكل سلبي على ميزان المدفوعات. وأوصى بتغيير القانون الخاص بالتامين لتشجيع الاستثمار في التأمين، وضرورة تطوير قطاع التأمين لأهميته.

(Dash, P. Pradhan, P. Maradana, Gaurav, B. Zaki, Jayakumar (2018) بحث بعنوان Insurance market penetration and economic growth in

Eurozone countries: Time series evidence on causality اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي في بلدان منطقة اليورو: دليل السلاسل الزمنية على السببية.

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي للفرد في 19 دولة في منطقة اليورو للفترة 1980-2014، وقد استخدم البحث ثلاثة مؤشرات مختلفة لاختراق السوق، وهي مدى الحياة، وتغلغل التأمين على غير الحياة، وتغلغل التأمين الإجمالي. وقد أظهر البحث وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه وثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي للبلد والنمو الاقتصادي للفرد، وأهم نصائح البحث كانت صقل الأنظمة والأسواق المالية للدول، وإزالة العقبات عن سوق التأمين كالضرائب والإطار التنظيمي والدافع.

(بارة، 2015) عنوان البحث "استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني" دراسة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة (2007-2013).

هدف البحث إلى إيضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وتحليل واقع التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية وتوصيفها. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة. وكان أهم نتائج البحث سيطرة شركات تأمين الاضرار مقابل شركات التامين على الأشخاص، وضعف البنية التشريعية، ورغبة شركات التأمين في الاستثمار بالعقارات والإيداع في البنوك بدلاً من الاستثمار في الأسهم والسندات. وقد أوصى البحث بإزالة القيود التي تحد من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية في أوعية ادخارية مضمونة، والاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية، وتوجيه جزء من الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية وتوجيهها للاستثمار بالأسهم والعقارات.

(محمد، 2015) عنوان الدراسة "صناعة التأمين في سورية: واقع وآفاق"

هدف البحث لدراسة قطاع التأمين من حجم أقساطه، وخصائص سوء التأمين، وتقييم أداء شركات التأمين. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، والإحصائي التحليلي. وقد أظهر البحث نمو ضئيل في نسبة مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وتدني في أقساط التأمين، وإلى تمايز بين شركات التأمين لناحية كفاءتها وجودة خدماتها. وكان أهم توصيات البحث إعادة تنظيم صناعة التأمين وهيكلته وخلق كيانات تأمينية كبرى، واستكشاف سبل جديدة لزيادة الطلب على التأمين..

(Ghosal, 2012) عنوان الدراسة "Role of Insurance in Economic Development of India" دور قطاع التأمين في التطور الاقتصادي في الهند.

هدف البحث إلى دراسة دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الهند؛ إذ اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية ومعلومات تم الحصول عليها من السجلات الحكومية، والبيانات المنشورة للفترة 1991–2010، وتم تحليل البيانات عن طريق المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج البحث أن قطاع التأمين الهندي مهيأ بشكل كبير للنمو عن طريق عدد من منتجات التأمين الجديدة وزيادة التركيز التكنولوجي، وهذا سيؤدي دوراً مهماً في استدامة نمو قطاع التأمين. كما أبرز البحث دور تأمين الحياة في تحفيز الاستثمارات وتوفير مبالغ كبيرة ولفترات طويلة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

(Avram, Nguyen, Skully, 2010) عنوان البحث Insurance and Economic Growth Across Country Examination: التأمين والنمو الاقتصادي: فحص شامل للبلد.

استخدم البحث بيانات من نحو 93 دولة خلال الفترة 1990–2006، واعتمد طريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي، كما لوحظ وجود تأثير ضعيف للمرحلة التي يمر

فيها البلد بالتنمية الاقتصادية في العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، إلا أن نوعية النظام القانوني في البلاد ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع نمو قطاع التأمين.

أولاً- الإطار النظري العام للتأمين:

أ- تعريف التأمين:

عرّف (Hemared) التأمين (شرف الدين،1991، ص14) بأنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر، وهو المؤمن، تعهد يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداءً معيناً عن تحقق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء".

وتقوم فكرة التأمين على المصلحة، وتغطية آثار المخاطر المحتملة الوقوع، أما مصلحة المؤمن فتكمن في تحقيق الربح، والأساس القانوني للتأمين هو وقوع الضرر ومعيار التعويض عن ذلك. أمّا فكرة إعادة التأمين فقد ظهرت نتيجة لضخامة عمليات التأمين التي ترفضها شركات التأمين، والتي قد يكون التعويض عنها عند وقوع الخطر يفوق طاقة هذه الشركات وإمكانياتها المادية (معزوز، 2006، ص60).

ب- أنواع صناعة التأمين:

هناك تصنيفات عدة للتأمين (هبور، 2013، 73-90)، فهو يصنف من حيث الشكل إلى: تأمين بقسط ثابت (التجاري)، والتأمين التبادلي أو التعاوني، والتأمين الإسلامي. ويمكن أن يصنف حسب مجالاته ومواضيعه إلى: التأمين على الحياة، والتأمين على الممتلكات، والتأمين الصحي. ويصنف من حيث الإجبار والاختيار إلى: تأمين اختياري: كالتأمين على الحوادث، والتأمين الإلزامي أو الإجباري: بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع. كما يمكن أن يصنف من حيث طريقة تحديد الخسارة، وبالتالي التعويض، إلى: التأمينات النقدية، وتأمينات الخسائر.

ج- أهمية قطاع التأمين بالنسبة للاقتصاد الوطني:

يعدّ قطاع التأمين القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة، فهو حامل الخطر؛ إذ يقوم بتحمل الخسائر المالية التي تصيب القطاعات الأخرى عند حدوث الأخطار، كما أنه يقوم بدور مهم في التنمية الاقتصادية باستثماراته المالية، فشركات التأمين تستثمر جزءاً من أموالها في الأسواق المالية والعقارات والودائع البنكية والسندات الحكومية...إلخ. فالتأمين إذناً يراعي إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة؛ فهو يقوي الاقتصاد الوطني، ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى. كما يعد التأمين قطاعاً اقتصادياً يسهم في تشغيل اليد العاملة من خلال القطاع نفسه أو من خلال استثماراته (اليوسف،2018، ص104-107). ويعد التأمين مصدراً للعملة الأجنبية سواء بواسطة رؤوس أموال الشركات، أو بواسطة زيادة الصادرات غير المنظورة التي تحصل عليها شركات التأمين من عملات صعبة مقابل الخدمات التأمينية، ما يسهم بدوره في تحسين ميزان المدفوعات (قزعاط، 2009، ص22). وهو يلعب دوراً مهماً في الحد من الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة النقود المتداولة، وذلك بحجز الأموال التي كانت ستنفق، واستثمار حصيلة منها في مشاريع التنمية. كما أن له علاقة بالدخل الوطني؛ فهو يسهم في تكوين الدخل الوطني، بقيمة مضافة هي الفرق بين رقم الأعمال في قطاع التأمين والمعبر عنه بمجموع الأقساط خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة للغير. وهو يسهم في الحد من الفقر، الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، بواسطة مظلة التأمين الصحي لكي تشمل فئات الأرامل والمعاقين (Eilaithy, Abu-Ismail,2005, P87).

د- جودة التأمين:

يرى الباحثون (إبراهيم، 2003، ص91) أن محددات جودة خدمة التأمين تختلف عن محددات جودة السلعة، وهي: الاعتمادية، ودرجة الاستجابة التي تعبر عن درجة استعداد النظام الإنتاجي لتقديم الخدمات، وكفاءة النظام وقدرته، والأمان، والاهتمام والرعاية والعناية، والفهم والاستيعاب ورغبات العميل، وتوافر خدمات الاتصال، وإمكانية الوصول، والثقة، والتسهيلات المادية والبشرية.

هـ- العوامل المؤثرة في نمو قطاع التأمين:

يؤثر في نمو قطاع التأمين مجموعة من العوامل (اليوسف، 2018، ص69) منها السياسية والاقتصادية، والثقافة التأمينية لدى الأفراد، والعامل الديني، وقوانين التأمين، وفعالية تسويق الخدمات التأمينية والمنافسة بين شركات التأمين، وعدد الفروع والانتشار الجغرافي لشركات التأمين، ومستوى تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في التأمين، والاستثمار في شركات التأمين، ومعدل تداول أسهم شركات التأمين في سوق الأوراق المالية.

و- المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين:

تتلخص أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بزيادة حجم التعويضات عما هو متوقع. وانخفاض المبيعات إما لتعذر سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن خططهم في شراء وثائق التأمين بسبب المنافسة، أو نتيجة لسمعة الشركة. والانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار. ففي فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات (هندي، 1999، ص454-555).

ز- الاستثمار لدى شركات التأمين:

من وجهة نظر شركة التأمين، الاستثمار هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلًا، مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن. وأهم أسباب اهتمام شركات التأمين في استثمار أموالها (قزعاط، 2009، ص 28) أنه يتم تجميع مبالغ لدى شركة التأمين في بداية عملها، في حين تأتي الالتزامات والمطالبات بعد مرور فترة من الزمن قد تطول أو تقصر، ومن ثمّ تعتبر شركات التأمين أوعية لتجميع المدخرات، لذلك لا بد من توجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني. كما أن استمرار تدهور قيم العملات (التضخم) يفرض على شركة التأمين أن تتجنب آثار التضخم باستثمار النقدية المتوفرة في استثمارات كالأسهم والسندات والعقارات.

ثانياً- البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع التأمين في سورية:

اتسم قطاع التأمين في سورية خلال الفترة 1961-2005 بسوق مغلقة ومحتكرة على مؤسسة حكومية واحدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين، وقد بدأت ملامح انفتاح سوق التأمين بإصدار المرسوم التشريعي رقم 68 لعام 2004 الذي أحدثت بموجبه هيئة الإشراف على التأمين؛ إذ جاء المرسوم كمرحلة أساسية لتحضير السوق الوطنية وبنائها للتأمين ووضع القواعد التنظيمية له على أسس تنافسية؛ إذ تم في عام 2005 إصدار المرسوم التشريعي رقم 43 الذي سمح لشركات التأمين الخاصة بمزاولة عملها في سورية، وقد بدأت شركات التأمين الخاصة بمزاولة العمل في سورية في عام 2006 (شريقي، محمد،2008، ص159).

ويعمل سوق التأمين في سورية تحت إشراف هيئة الإشراف على التأمين، وتتولى إصدار القرارات الناظمة لعمله، واقتراح الأنظمة اللازمة لذلك، ومراقبة أعمال السوق. كما تندرج شركات التأمين وإعادة التأمين ضمن اتحاد مهني هو الاتحاد السوري لشركات

التأمين، ومن ضمن أعماله حالياً تنظيم إصدار وثائق التأمين الإلزامي للسيارات نيابة عن شركات التأمين وباسمها.

وتهدف هيئة الإشراف على التأمين (المرسوم 43، 2005، ص12) إلى تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات وتغطية المسؤوليات. وكذلك الإشراف على تجميع المدخرات الوطنية التي يتيحها النشاط التأميني وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، بما يضمن حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين، ويوفر الأغطية التأمينية لحماية هذه الحقوق.

وتشتمل السوق السورية الحالية على الأنواع التأمينية الآتية: تأمين السيارات، تأمين الحريق، تأمين النقل، التأمين الهندسي، تأمين الحياة، التأمين الصحي، تأمين المسؤولية المدنية، تأمين المسافر (منصور، الحايك، 2013، ص 161-162).

وقد تضمنت المواد من 3 وحتى 12 من المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 الأسس الناظمة لتأسيس شركات التأمين؛ إذ حددت شكل الأسهم وشكل الملكية، والحد الأدنى لرأس المال، وحجم الوديعة لدى المصارف، ونطاق عملها. أما بالنسبة للضرائب المفروضة على شركات التأمين السورية فقد حددت المادة 42 من المرسوم 43 لعام 2005 الضرائب المفروضة على شركات التأمين السورية. ولم يغفل المرسوم موضوع التأمين التكافلي الإسلامي الذي غطته المادة الثامنة منه.

أما بالنسبة لاستثمار أموال التأمين غالبًا ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطات الفنية؛ إذ يشكل رأس المال حقوق المساهمين بالشركة، في حين تعتبر الاحتياطات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق المؤمن لهم. وقد صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار 100/97 تاريخ 2007/7/1 الذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيها رأس المال والاحتياطات الفنية؛ إذ سمح القرار باستثمار 75% من

رأس المال المدفوع بوصفه حد أقصى في قنوات استثمارية عدة، على ألا تزيد نسبة الاستثمار في كل منها عن 15%، وحددت المادة الرابعة من القرار القنوات الاستثمارية بالسندات الحكومية والشركات المالية وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار تديرها شركات متخصصة وشركات الاستثمار العقاري وشركات الخدمة المعلوماتية والشركات القابضة المالية (هيئة الاشراف على التأمين، 2011، ص 26–30).

أما من ناحية الاحتياطات الفنية، فقد سمح القرار 100/97 باستثمار 75% منها وفقاً لما يلي:

- 20% كحد أدنى لشراء أوراق مالية حكومية أو سندات خزينة، أو شهادات مضمونة من قبل الحكومة.
- 15% كحد أقصى في سندات تصدر من جهة مخولة قانونيًا.
- 15% كحد أقصى في أسهم أو صناديق استثمار.

وألا يزيد مجموع الودائع النقدية وحسابات التوفير وشهادات الادخار عن 50% من هذه الاحتياطات.

ويرى الباحث أن هذه النسب لم تحقق المشاركة المطلوبة من قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أن استثمارات شركات التأمين تتركز على الودائع وشهادات الإيداع إضافة للمساهمة في تأسيس بعض المصارف الخاصة.

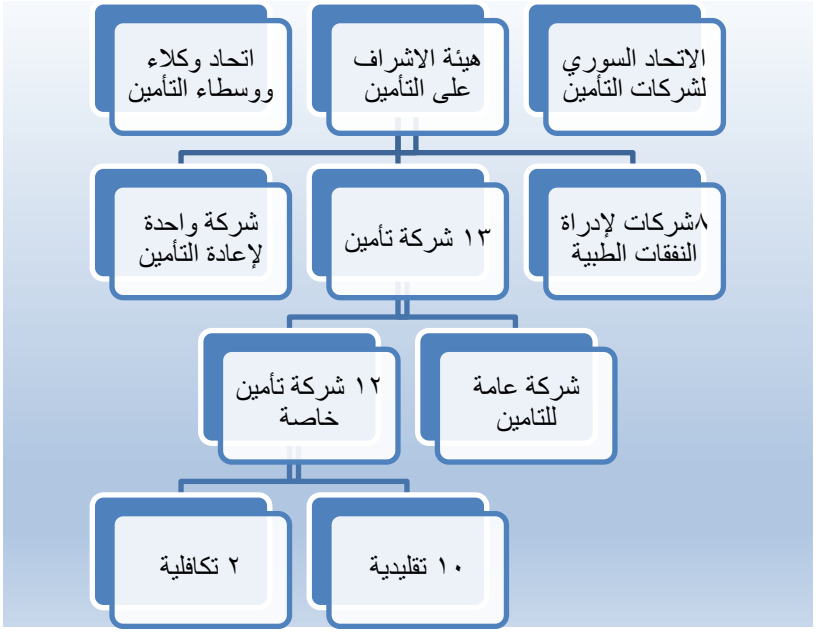
ثالثًا– تحليل واقع قطاع التأمين في سورية:

أ–هيكل قطاع التأمين في سورية:

يوضح الشكل رقم (1) هيكل قطاع التأمين في سورية؛ إذ يبين الدور الإشرافي والرقابي والناظم لهيئة الإشراف على التأمين على هذا القطاع، ويعمل في هذا القطاع حتى تاريخه 13 شركة تأمين منها واحدة حكومية و12 خاصة (منها شركتين تعملان وفق الصيغة التكافلية) ولا يوجد حتى تاريخه إلا شركة إعادة تأمين واحدة، ويعمل في السوق السورية ثماني شركات لإدارة نفقات التأمين الصحي، ويتضمن السوق أيضاً

العديد من وكلاء التأمين والخبراء والمستشارين في مجال التأمين، كما يتضمن هذا القطاع اتحادين هما الاتحاد السوري لشركات التأمين واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين.

وقد بلغ إجمالي رأس مال شركات التأمين التي رخصت وزاولت عملها في السوق السورية (14,5) مليار ليرة سورية عام 2010 وأصبح (17,47) مليار ليرة سورية عام 2019، زادت المساهمة الأجنبية فيها عن 50%، الأمر الذي يشير إلى ضعف مساهمة السوريين في هذه الشركات، وهذا يعود إلى عدم معرفتهم بطبيعة الاستثمار في مجال التأمين، ومن ثمّ تخوفهم من مخاطر الاستثمار، وتفضيلهم الاستثمار في مجالات أخرى. وأغلب المصارف الخاصة السورية تساهم في شركات التأمين، وهي: بيبلوس، عودة، سورية والمهجر، سورية الدولي الإسلامي. ويعمل في سورية حتى تاريخه 8 شركات لإدارة نفقات التأمين الصحي بلغ مجموع رؤوس أموالها 816 مليون ليرة سورية (التقرير السنوي لقطاع التأمين، 2019، ص6).



الشكل رقم (1): هيكل قطاع التأمين في سورية.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين لعام 2019.

وقد بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية 6 شركات بلغ مجموع رؤوس أموالها (9,36) مليار ليرة سورية، وهذه الشركات هي المتحدة، وآروب، والوطنية، والعقيلة للتأمين التكافلي، والاتحاد التعاوني للتأمين، والسورية الكويتية.

أما عدد العاملين في قطاع التأمين فقد بلغ 3128 عامل فقط، منهم 60 في هيئة الإشراف على التأمين، و380 في اتحاد شركات التأمين، و1834 لدى شركات التأمين، و55 لدى شركة إعادة التأمين، و596 لدى شركات إدارة النفقات الطبية، ويوجد نقص واضح في عدد وكلاء ووسطاء وخبراء واستشاريو التأمين الذين وصل عددهم إلى 203 فقط.

ب- تطور حجم أعمال قطاع التأمين في سورية خلال الفترة 2008-2019.

يعبر حجم الأعمال عن مجموع أقساط شركات التأمين، وقد بلغ حجم قطاع التأمين في سورية بالأسعار الجارية حده الأعظم عام 2010 قبل بداية الحرب على سورية بمبلغ 18.8 مليار ليرة سورية، وبمعدل نمو سنوي مقداره 31.5% كما هو مبين في الجدول رقم (1)، ثم شهد نمو سلبي خلال الأعوام 2011-2013 ثم، عاد للنمو منذ عام 2014 وبصورة تدريجية، ليشهد قفزة كبيرة عام 2017؛ إذ بلغ حجم القطاع 27.5 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو سنوي مقداره 40.8%.

الجدول رقم (1): حجم أعمال قطاع التأمين بمليارات الليرات السورية ومعدلات النمو السنوية خلال الفترة 2008_2019

السنوات	حجم أعمال قطاع التأمين بالأسعار الجارية مليار ل.س	معدل النمو السنوي% بالأسعار الجارية	مخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين بالأسعار الثابتة لعام 2000	حجم أعمال قطاع التأمين بالأسعار الثابتة لعام 2000 مليار ل.س	معدل النمو السنوي% بالأسعار الثابتة لعام 2000
2008	12.5	-	1.76	7.1	-
2009	14.31	14.4	1.64	8.7	14
2010	18.8	31.5	1.79	10.5	20
2011	18.5	1.7-	1.91	9.7	6.7-
2012	16	13.3-	2.13	7.5	22.7-
2013	13.8	13.7-	1.77	7.8	4
2014	14.7	6.6	3.56	4.13	47-
2015	17.24	16.9	6.16	2.8	32-
2016	19.5	13.3	9.37	2.08	25.7-
2017	27.5	40.8	10.81	2.54	22.1
2018	32.7	19	13.78	2.37	6.7-
2019	36.8	12	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على أرقام التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين لعدة سنوات بما يخص حجم الأعمال، وبيانات هيئة التخطيط والتعاون الدولي بما يخص مخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين بالأسعار الثابتة لعام 2000.

وتعزى الزيادة في أقساط التأمين حتى عام 2010 إلى عودة نسبة كبيرة من التأمينات التي كانت تجري في الخارج لدى شركات تأمين خارجية، وتزايد شراء السيارات المرتبطة والمرهونة بوجود تأمين شامل، ودخول أنواع جديدة من التأمين إلى السوق السورية، كالتأمين الصحي، بالإضافة للتأمين الإلزامي على المستوردات، وبدء التأمين الصحي للعاملين في الدولة.

أما أسباب النمو السلبي في أقساط التامين خلال الفترة 2011–2013 فتعود إلى توقف المصارف عن تمويل شراء السيارات، وانخفاض حركة التجارة الخارجية، والانخفاض كبير في أعداد السيارات العابرة للحدود دخولاً وخروجاً، والصعوبات في عمليات إعادة التأمين؛ إذ أوقف العديد من معيدي التأمين تعاملاتهم مع شركات التأمين السورية بسبب العقوبات الاقتصادية.

أما العوامل التي أسهمت في زيادة أقساط التأمين خلال الفترة 2014–2019، فكانت الارتفاع الكبير في القيم التأمينية بفعل التضخم، والارتفاع الكبير في أقساط عام 2017 يعود إلى زيادة تعرفة التأمين الإلزامي للسيارات بقرار حكومي. وهذا لا يعكس انتعاشاً وتطوراً في سوق التأمين السورية.

وتظهر أرقام حجم أعمال قطاع التأمين بالأسعار الثابتة إلى التراجع الكبير في حجم هذا القطاع منذ عام 2011، وكما هو مبين فقد كانت معدلات النمو السنوية سلبية خلال الفترة 2011–2019 باستثناء عام 2013 الذي بلغت فيه نسبة النمو 4% فقط، وعام 2017 الذي بلغت فيه نسبة النمو 22.1% بسبب رفع أقساط التأمين الإلزامي على المركبات كما ذكرنا في فقرة سابقة.

وفي عام 2019 توزعت الأقساط البالغة 36.8 مليار ليرة سورية بين المؤسسة العامة السورية للتأمين بحجم 25.5 مليار ليرة (نحو 70%)، والشركات الخاصة 11 مليار ليرة سورية (نحو 30%) (التقرير السنوي لقطاع التأمين، 2019، ص32).

ج- توزع النشاط التأميني حسب فروع التأمين:

يظهر الجدول رقم (2) توزع أقساط التأمين حسب فروع التأمين لعام 2019؛ إذ يبين تركز التأمين في فرعين أساسيين هما: إلزامي السيارات، والصحي. وهذا يشير إلى وجود خلل في سوق التأمين.

الجدول رقم (2): قيمة أقساط التأمين حسب فروع التأمين عام 2019 بمليارات الليرات السورية.

فروع التأمين	سيارات إلزامي	صحي	سيارات شامل	حريق	نقل	حوادث	الحياة والهندسي	سفر	المجموع
حجم أقساط التأمين	12.7	12.4	4.3	3	1.7	1.4	0.5	0.17	36.8
النسبة للإجمالي%	35	34	11	8	5	4	2	1	100

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين، وزارة المالية، سورية، 2019.

ويمكن إرجاع الخلل في توزع أنشطة التأمين إلى إلزامية كل من تأمين السيارات والتأمين الصحي للعاملين في الدولة، وهذا يشكل نقطة ضعف لا قوة؛ إذ إن تركز الأقساط في هذين الفرعين اللذين يتعرضان إلى معدلات عالية في سداد التعويضات، تعرضهما لمعدل خسارة مرتفعة تصل أحيانًا إلى 90%. واقتصار التأمين على الحريق على المنشآت الكبيرة والمتوسطة. وإلغاء إلزامية النقل البحري منذ عام 2011، وضعف تسويق الخدمات التأمينية وترويجها، وعدم اهتمام شركات التأمين بتطوير منتجاتها، وتدني مستوى الوعي بالخدمات التأمينية.

د- مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر الجدول رقم (3) ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ لم تصل خلال فترة الدراسة إلى 1%، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عوامل عدة (محمد، 2015، ص11) مثل ضعف الثقافة التأمينية، وحداثة تحرير قطاع التأمين

وعدم نضوج التجربة بفعل سنوات الحرب، وانخفاض مستويات الدخول، وعدم أخذ شركات التأمين في الحسبان المفاهيم التسويقية الحديثة فيما يتعلق بقياس اتجاهات الأفراد ومفاهيم إرضاء العملاء، وعدم نضوج تجربة التأمين التكافلي الإسلامي في السوق السورية على أهميتها، وتركيز شركات التأمين على الربحية.

الجدول رقم (3): تطور نسبة حجم قطاع التأمين في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008_2018.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم قطاع التأمين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	0.5	0.56	0.66	0.56	0.52	0.47	0.4	0.36	0.32	0.33	0.35

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين للأعوام 2011-2019، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام 2019.

هـ- الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة.

كما بين البحث أعلاه فإن الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة هي 30% من حجم قطاع التأمين خلال عام 2019، ويبين الجدول رقم (4) أدناه قيمة الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة خلال عامي 2010 و2019؛ إذ تم اختيارهما بوصفهما أفضل سنتين للمقارنة الأولى قبل بدء الحرب على سورية، والثانية هي الأحدث بتوفر الإحصائيات.

الجدول رقم (4): الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة خلال عامي 2010 و2019.

اسم الشركة	2010 مليون ليرة سورية	الحصة السوقية%	2019 مليون ليرة سورية	الحصة السوقية%
الشركة المتحدة للتأمين	1106	11.3	1397	12.6
الشركة السورية العربية للتأمين	954	9.7	1240	11.2
الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	1115	11.4	969	8.7
الشركة السورية الوطنية للتأمين	1298	13.28	1868	17
شركة التأمين العربية-سورية	794	8.1	965	8.7
الشركة السورية الكويتية للتأمين	563	5.42	535	4.8
شركة الثقة السورية للتأمين	743	7.6	224	2
شركة المشرق العربي للتأمين	847	8.6	970	8.8
شركة أدونيس للتأمين-أدير	405	4.1	453	4.1
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سولدارتي	498	4.9	1107	10
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	923	9.4	729	6.7
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	530	5.4	584	5.3
المجموع	9782	100	11045	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين لعامي 2013 و2019.

ويبين الجدول رقم (4) المذكور أعلاه تغير الحصة السوقية لشركات التأمين عام 2019 مقارنة بعام 2010؛ إذ يلاحظ تحسن حصة 5 شركات هي: السورية العربية، والوطنية، والعربية، والمتحدة، والاتحاد التعاوني، على حساب شركات هي: آروب، والثقة، والاتحاد التعاوني، والعقيلة، في حين حافظت شركات الكويتية وأدونيس والإسلامية على الحصة نفسها تقريباً.

ويمكن أن يفسر هذا التغير في الحصة السوقية إلى المنافسة بين شركات التأمين، وضعف الإدارة وارتباطها بالصفات الشخصية، وافتقاد الرؤية الواضحة أو البرنامج التطويري، وسمعة الشركات، لا سيما بعد ظهور حالات من الفساد أو الإخلال في الالتزامات تجاه المؤمن لهم، وعدد الفروع/ الانتشار الجغرافي، التكنولوجيا ونظم المعلومات المستخدمة، وحجم الشركة، وعدد الموظفين، والأخطار التي تتعرض لها الشركات بسبب ارتفاع حجم الخسائر، وصعوبة إعادة التأمين.

و- نسب التعويضات في قطاع التأمينات:

يبين الجدول رقم (5) نسب التعويضات إلى إجمالي حجم الأقساط خلال الفترة 2013_2019؛ إذ يظهر تأثير ظروف الحرب، وقد انخفضت النسبة منذ عام 2017، بسبب زيادة التحصيل الناتجة عن التأمين الإلزامي.

الجدول رقم (5): نسبة التعويضات إلى حجم الأقساط خلال الفترة 2013- 2019.

العام[1]	إجمالي الأقساط مليون ليرة سورية	إجمالي التعويضات مليون ليرة سورية	نسبة التعويضات للأقساط %
2013	13838	7114	51.41
2014	17748	11524	87.14
2015	17248	12580	72.93
2016	19534	16762	85.81
2017	27510	17156	62.36
2018	32748	18300	55.88
2019	36831	20600	55.93

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين للسنوات 2013-2019.

وبدراسة حجم التعويضات حسب الفروع التأمينية لعام 2019 كما هو مبين في الجدول رقم (6)، نلاحظ أن التأمين الصحي قد امتص أغلب التعويضات بنسبة 67% من إجمالي التعويضات، على الرغم من أنه يأتي في المرتبة الثانية في تحصيل الأقساط بعد السيارات إلزامي للعام نفسه بنسبة 34%، وهذا يشير إلى خسارة فرع التأمين الصحي. لذلك تفضل غالبية الشركات تركيز تعاملاتها في قطاع السيارات، ونلاحظ أن التأمين على الحريق يأتي في المركز الثالث، أما باقي تعويضات الفروع التأمينية الأخرى فهي محدودة.

[1] ملاحظة: لم يتمكن الباحث من إكمال السلسة الزمنية بسبب عدم توفر أرقام مكتملة في كافة التقارير والمراجع حول إجمالي التعويضات خلال الفترة 2009-2012، لذلك اقتصر التحليل في هذه الفقرة على الفترة 2013- 2019.

الجدول رقم (6): حجم التعويضات حسب الفروع التأمينية لعام 2019.

فرع التأمين	تعويضات 2019 مليون ل.س	النسبة إلى الإجمالي%
الصحي	13800	67
السيارات إلزامي وشامل	4700	23
الحريق	1500	8
حياة	6	0.3
الحوادث العامة	123	0.6
نقل	247	1.2
الهندسي	1	0.05
المجموع	20600	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين لعام 2019.

ز- أرباح شركات التأمين:

على الرغم من ظروف الحرب حققت شركات التأمين بمعظمها خلال الفترة 2011-2019 أرباحاً صافية، على الرغم من تحقق خسارة تشغيلية لبعض الشركات في بعض سنوات الدراسة، وأسباب ذلك عوائد الاستثمارات الجيدة، وقد كان 80% منها ودائع مصرفية لآجال مختلفة، واستثمار جزء من أموالها بالعقارات، والاستثمار في أسهم بعض الشركات، وقلة الاستثمارات في شركات مساهمة وقابضة. وقد نمت القيمة الإجمالية لموجودات شركات التأمين الخاصة من 27.7 مليار ليرة سورية عام 2010 إلى 55.8 مليار ليرة سورية عام 2019. أما الأرباح التشغيلية عام 2019 فقد كانت 2,9 مليار ليرة سورية في فروع التأمين كافة بمعدل نمو 119% عن عام 2018 (التقرير السنوي لهيئة الاشراف على التأمين،2019، ص57) إذ نمت بفضل نمو أرباحها.

رابعاً- آفاق تطوير صناعة التأمين في سورية في مرحلة إعادة الإعمار:

يمكن تلخيص الصعوبات والسلبيات التي يعاني منها قطاع التأمين بوصفه قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني، بما يلي:

- غياب الربط بين قطاع التأمين والقطاع المالي ككل، على اعتبار أن التأمين وسيطاً ماليًا ووسيلة للادخار ومن ثم الاستثمار.
- عدم دعم أنظمة تأمين حيوية كالتأمين الزراعي والتأمين ضد المخاطر المختلفة والاستجابة للطوارئ وتطويرها، وعدم شمول التأمين الصحي عمال القطاع الخاص.
- ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن سوق التأمين السورية بشركاته مجتمعة ما زال لا يلبي طموحات التنمية الاقتصادية، ولم يقدم تغطيات تأمينية متميزة لكل المشروعات الكبرى في سورية.
- تردي المؤشرات الخاصة بقطاع التأمين بفعل عوامل التضخم، وانخفاض أسعار الصرف، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي اتسمت بها فترة الدراسة.
- ما تزال مساهمة القطاع الخاص في سوق التأمين دون الطموح فهي لم تتجاوز 30%، مقابل 70 للقطاع العام ممثلاً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين.
- صعوبات إعادة التأمين مع انسحاب الشركات الأوربية بفعل العقوبات الاقتصادية القسرية التي فرضت على سورية، وصعوبة تحويل الأموال.
- على الرغم من عدم توفر المؤشرات الكافية للباحث لتقييم آثار وباء كوفيد– 19 على قطاع التأمين في سورية، إلا أنه يمكن القول إنه كما عالميًا سيفرض هذا الوباء جملة من التغييرات على ربحية قطاع التأمين، وسيفرض جملة من التغييرات على بعض الأشكال التأمينية وعلى وسائل دفع التعويضات، وذلك على المديين القصير والمتوسط الأجل.
- إن الكارثة التي حلت بمرفأ بيروت خلال شهر آب 2020، تنذر وتدلل على أهمية قطاع التأمين وتعقيده، لا سيما في منطقة تشهد عدم استقرار.

وقد نظرت الحكومة السورية لقطاع التأمين في البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب، الذي يعد خطة وطنية طويلة الجل تمتد من عام 2020 إلى 2030، بوصفه

جزءاً من القطاع المالي السوري؛ إذ أقرت برنامجًا للتدخل بعنوان "برنامج تطوير واستقرار القطاع المالي"(هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، ص 124) والذي تضمن المكونات التالية:

- ضمان استدامة الموارد النقدية لتوفير الاحتياجات الأساسية، مع المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف.
- تطوير أدوات مالية ومصرفية مناسبة لتحفيز التبادل التجاري مع الدول الصديقة بهدف تجاوز الإجراءات القسرية المفروضة على سورية.
- تطوير أنظمة العمل المصرفي والمالي والتأميني وقوانينه وآلياته بصورة واضحة وسهلة التطبيق، ومنسجمة مع المعايير الدولية.
- تطوير الخدمات المالية والمصرفية وضمان الوصول الشامل إليها.
- برنامج ضمان مخاطر القروض (الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص).
- تطوير سوق التأمين في سورية.
- زيادة الوعي والثقافة المالية والتخطيط المالي، وتحفيز المصارف على طرح منتجات ادخارية متنوعة.
- تطوير الأسواق المالية للإسهام في تداول الأدوات المالية الجديدة والأوراق المالية الحكومية.
- تطوير منتجات مالية ومصرفية مناسبة لتحفيز الاستثمار.

وعلى الرغم من أن الواقع الحالي لشركات التأمين في سورية، والظروف الدولية المحيطة، سيشكلان تحديًا لها خلال فترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، إلا أن عملية إعادة الإعمار بحد ذاتها ستشكل لها فرصة كبيرة للنمو والتطور للأسباب التالية:

- سيكون عنوان مرحلة إعادة الإعمار الشركات والمشروعات الكبرى، التي يشكل التأمين على أنشطتها جزءاً أساسياً من فلسفتها في العمل.
- رغبة الحكومة في إصلاح قطاع التأمين من منظور الاقتصاد الكلي، والترابط مع القطاعين المالي والنقدي وفق البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب.
- ما يزال قطاع التأمين في سورية ناشئاً وواعداً، والصعوبات التي يعاني منها يمكن معالجتها، وفق برنامج زمني متوسط الأجل، وسيعرض البحث في فقرة النتائج، والمقترحات التالية أهم المقترحات في هذا المجال.
- ستؤدي إفرازات الحرب على سورية، وتداعيات وباء كوفيد– 19، والدمار الذي حل بمرفأ بيروت، واحتياجات مرحلة إعادة الإعمار إلى ظهور أشكال تأمينية جديدة في السوق السورية مثل التأمين الهندسي الخاص بأعمال الإنشاءات، والتأمين على الممتلكات ولا سيما الآلات الكبيرة، والتأمين الزراعي، والتأمين الخاص بالكوارث وبالأوبئة.
- سيؤدي الانتعاش الاقتصادي المتوقع على المدى المتوسط، إلى اتساع سوق التأمين بسبب العدد الكبير لمشاريع البنية التحتية والعقارات والمصانع، بالإضافة إلى نضج الثقافة التأمينية في سورية.
- ستلعب شركات التأمين دوراً حاسماً في فترة الانتعاش، لأن مهمتها ستكون تأمين أعمال إعادة الإعمار. ومن وجهة نظر استثمارية، يمكن لشركات التأمين أن تكون من المساهمين المحتملين في تمويل مشاريع إعادة الإعمار.
- يشكّل مزيج المصارف وشركات التأمين شراكة واعدة لم يتم استغلالها بعد؛ إذ بين البحث أعلاه مساهمة جيدة للمصارف الخاصة في رأس مال شركات التأمين الخاصة. ومن ثمّ من المرجّح أن تصبح فرص التسويق المتقاطع وبيع وثائق التأمين على الحياة ومنتجات التأمين الأخرى من جانب المؤسّسات المصرفية، أكثر من

مجرّد هدف في المستقبل، وأن تحقّق عبرها المصارف وشركات التأمين قدراً أكبر من الإيرادات.

النتائج والمقترحات:

من خلال التحليل الوارد أعلاه توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ ضعف البنية التشريعية لقطاع التأمين، سواء لناحية المواضيع المتعلقة باستثمارات شركات التأمين، أو لناحية زيادة رأس مال الشركات، إضافة إلى عدم وضوح التناسق بالأدوار بين دور الدولة الممثل بهيئة الإشراف على التأمين، ودور الاتحاد العام للتأمين بوصفه جهة ممثلة لشركات التأمين.
- ✓ كساد سوق التأمين خلال فترة الحرب على سورية، وانخفاض الأقساط المتحصلة.
- ✓ تركز التأمين في فرعين أساسيين هما الزامي السيارات والصحي، وهذا يشير إلى خلل في سوق التأمين.
- ✓ ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ارتفاع نسبة تعويضات التأمين مقارنة بحجم الأقساط خلال سنوات الحرب، وخسارة التأمين الصحي.
- ✓ حققت شركات التأمين أرباحاً صافية ليس بسبب حجم الأقساط وحسب، وإنما بفضل استثمارات هذه الشركات في العقارات وفي بعض أسهم الشركات.

وكما هو مبين من نتائج البحث، فإن صحة فرضيات البحث تكون على الشكل الآتي:

- **الفرضية الأولى:** تعد البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع التأمين بيئة غير مثالية، هي فرضية صحيحة.
- **الفرضية الثانية:** تعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بقطاع التأمين ضعيفة، وتعبر عن أداء سيئ للقطاع، هي فرضية صحيحة أيضاً.

وبناء على ما تقدم وفي ظل الواقع الحالي لقطاع التأمين، نورد فيما يلي جملة من الإجراءات المقترحة في مجال تطوير صناعة التأمين لمرحلة ما بعد الحرب:

أ- الإجراءات المقترحة على المستوى الحكومي:

- ✓ دعم وتطوير العمل في هيئة الإشراف على التأمين، باعتبارها مؤسسة قائدة وموجهة لقطاع التأمين في سورية، بدعمها بالكوادر المتخصصة، وتوسيع دورها الإشرافي، وتزويدها بأفضل التكنولوجيات التي تساعدها في رفع أدائها.
- ✓ زيادة رأس مال الشركات القائمة، على قاعدة تعزيز الربحية واجتذاب رساميل واستثمارات إضافية إلى قطاع التأمين.
- ✓ تعديل الأنظمة الحالية الخاصة باستثمار الشركات بما يعزز إلزام شركات التأمين لاستثمار أموالها في مجالات تنموية حقيقية، وبحيث تكون الإيداعات لدى المصارف لا تتعدى حاجات الملاءة المالية.
- ✓ دراسة تجربة التأمين التكافلي الإسلامي، وأسباب عدم تطورها في السوق السورية، لا بل أن حجم أعمال الشركتين اللتين تعملان في سورية قد تراجع كما بينا في التحليل أعلاه. وتشجيع استخدام هذا الشكل من التأمين باعتباره أحد الفروع الهامة التي تلبي رغبات شريحة كبيرة من الجمهور.
- ✓ الإسراع في تحديد نقاط الضعف والقوة في قانون التأمينات الحالي، والإسراع في تعديله بما يخدم الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية.
- ✓ اختيار قائمة جديدة للتأمين الإلزامي بما يخدم تطوير القطاع التأميني، مثل تأمين الآلات الصناعية ضد العطل الميكانيكي ضماناً لاستمرار الإنتاج، أو تأمين القروض، أو التأمين ضد الحريق...إلخ.
- ✓ إزالة التشابكات والتدخلات السلبية كافة بين الجهات المسؤولة عن قطاع التأمين وباقي الجهات الرسمية.

✓ رفع مستوى الوعي الوطني بثقافة التأمين: بإدراج التأمين في المفردات الدراسية في مختلف مراحل التعليم، وتنظيم حملة علاقات عامة ودعائية كبيرة تعرف المواطنين بدور وأهمية صناعة التأمين، وتحاول إزالة الصورة السلبية التي ارتسمت في مخيلة الناس عنها، وتعزيز دور وسائل الإعلام في نشر الثقافة التأمينية.

✓ تشجيع إنشاء شركات إعادة التأمين، وبرؤوس أموال ضخمة يمكن أن تعزز الثقة لدى شركات التأمين.

✓ إيلاء التأمين على الحياة الأهمية الكافية؛ إذ إن هذا الشكل من التأمينات يحقق أكثر من 50% من حجم أقساط التأمينات في العالم. أما في سورية فلم تتجاوز نسبته في أفضل الأحوال 2% وهذه نسبة ضئيلة جداً، ولا قيمة لها على المستوى الاستثماري. حيث أن الأقساط المتحققة في التأمين على الحياة هي الأكثر استقراراً وأقل تعرضاً للمخاطر، وهذا ما تعول عليه الشركات التأمينية بغية تركيز استثماراتها في الاستثمارات طويلة ومتوسطة المدى ذات العائدية الجيدة والمساهمة الأفضل في التنمية الاقتصادية.

ب- الإجراءات المقترحة على مستوى شركات التأمين:

✓ ضرورة قيام كل شركة تأمين خاصة أو عامة، بإجراء دراسات مسحية شاملة على مستوى سورية، لتحديد الأخطار التي يعاني منها المجتمع السوري باختلاف المناطق والمهن والمستويات المادية والاجتماعية، وتقديم المنتجات التأمينية التي تناسب جميع شرائح المجتمع، وإعطاء موضوعي التسعير والتغطية الأهمية الكافية في هذه الدراسات.

✓ إقامة نوع من التعاون بين شركات التأمين والمصارف والاستفادة من شبكات المصارف في تسويق المنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط.

- ✓ ضرورة وجود استراتيجية متكاملة تتبناها شركات التأمين، استناداً إلى دراسات علمية وافية ودقيقة ترصد حركة السوق، وتحدد أفضل السبل الاستثمارية المتاحة، مع أهمية التزام الشركات بالمحافظة على ملاءة مالية قوية تغطي المخاطر والالتزامات المتوقعة، والالتزام بالمعايير الاستثمارية المتعارف عليها عالميًا التي تشدد على تنوع المحافظ الاستثمارية وتوزيع المخاطر.
- ✓ يتوجب على شركات التأمين التجارية العمل على مشاركة المؤمن لهم بجزء من الأرباح لكي تواكب التطورات الحاصلة في الشركات التكافلية.
- ✓ تفعيل دور اتحادات التأمين، فعلى الرغم من أهمية الدور الذي كان معولاً عليها في تطوير سوق التأمين، إلا أن عطاءها كان دون المستوى المقبول.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، وفي ضوء النتائج التي توصل إليها حول واقع قطاع التأمين ومؤشراته وآفاق تطويره في سورية ما بعد الأزمة، يوصي الباحث بالتركيز على إجراء أبحاث علمية تعنى بالتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يعزز التشابك الاقتصادي، وتكامل سلاسل القيمة، وتعميق اقتصاد المعرفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، نظرًا لأهميته هذه القضايا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المراجع

- إبراهيم، عزة (2003). تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الثاني "التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدوحة، قطر.
- اليوسف، علي عبد الحميد، (2018). المحددات الاقتصادية لأداء شركات قطاع التامين السوري ودوره في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- اليوسف، علي عبد الحميد، (2014) محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي/1990-2012/، أطروحة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- هبور، أمال، (2013). التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.
- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب، 2020، دمشق، سورية.
- هندي، منير، (1999). إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- حسناوي، مريم- مسعودي، عبد الكريم (2019)، دور عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية - دراسة حالة سوق التأمين الجزائري 2017-2018، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7-العدد1، 2019.
- مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد (2019)، دراسة نقدية وتحليلية لأداء شركات التأمين في سورية، مداد، دمشق، سورية.
- محمد، عبد الرحمن، (2015). صناعة التأمين في سورية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، سورية.

- منصور، يمن– الحايك، (2013) باسل، دراسة تحليلية لأنواع التأمين الموجودة في السوق السورية "دراسة على المؤسسة العامة السورية للتأمين"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35) العدد (8).
- معزوز، سامية، (2006) قرار إعادة التأمين– دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، أطروحة ماجستير، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر.
- سهيلة، بارة (2015). استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني "دراسة حالة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة 2007–2013"، جامعة باجي مختار مجلة العلوم الاقتصادية 16(2)، عنابة، الجزائر.
- قزعاط، أسيل (2009). تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين، أطروحة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
- شرف الدين، أحمد، (1991) أحكام التأمين، طبعة نادي القضاة، الطبعة (3)، القاهرة، مصر.
- شريقي، طرفة – محمد، رامز (2008). دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30) العدد (4)2008، سورية.

المراجع باللغة الإنكليزية:

- Avram, Kathy; Nguyen, Yen; Skully, Michael(2010). INSURANCE andECONOMICGROWTH:A CROSS COUNTRY EXAMINATION. Australia: Monash University.
- (Dash, Saurav& P. Pradhan, Rudra& P. Maradana, Rana& Gaurav, Kunal& B. Zaki, Danish &Jayakumar Manju,(2018)) Insurance market penetration and economic growth in Eurozone countries: Time series evidence on causality, Indian Institute of Technology Kharagpur, India.
- Eilaithy Heba, Abu-Ismail Khalid(2005), Poverty in Syria, 1996-2004, Diagnosis and Pro-poor Policy Considerations, Bureau of Development Policy, Beirut.
- Ghosal, Monalisa(2012), Role of Insurance in Economic Development of India, International Journal of Business Economic & Management Research 2 (7).
- H. Massoudi, Aram (2018), Detection of Marketing Intelligence Activities Carried Out By the Syrian Insurance Companies Post-Syrian Civil War, University-Erbil Scientific Journal, Special Issue No. 2 (Part-B), September 2018.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني لهيئة الاشراف على التأمين، سورية، www.sisc.com.
- موقع المكتب المركزي للإحصاء، سورية، www.cbssyr.sy
- المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005.

تاريخ ورود البحث:2020/09/03
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/11/16